

العولمة المتوحشة أو الوجه الجديد للرأسمالية

الدكتور عبد القادر تومي
المدرسة العليا للاساتذة – بوزريعة

لا ينكر احد ان للعولمة تاريخ محكوم بتحولات عميقة عرفتها الرأسمالية في تطور ها بما في ذلك الخطابات الفلسفية والنقدية التي ظهرت في فترات متباينة. فمنذ ان وضع أوغست كونت¹ أوراق فلسفة النموذج الوضعي في المعرفة من خلال الفصل بين الشعوب البدائية التي تعيش المرحلة الميتافيزيقية والشعوب العقلانية، التي يفسر فيها العقل الأشياء تفسيراً وضعياً² مروراً بدفاع لفي بريل³ عن العولمة القسرية من خلال كتابه: "العقلية البدائية" والقائل "إن هناك طبيعة إنسانية فردية واجتماعية هي واحدة في كل زمان ومكان"⁴. و فلسفة الأنوار التي دافعت عن كونية الإنسان وهيكل⁵ الذي وضع التاريخ بيد البرجوازية التي تنهيه بفضل دور الدولة التي بمقتضاها يتحقق الانتصار النهائي في التاريخ⁶. ثم سار الغرب وفق شعار دارويني⁷ القائل: إن البقاء للأقوى، كما برزت على السطح فلسفة نيتشه " إرادة القوة " لتبرر سيطرة الاقوياء على الضعفاء.

أما عجلة الاقتصاد فقد حركتها مدارس الفكر الرأسمالي بدءاً بالمدرسة التجارية التي وجهت الحياة الاقتصادية نحو التجارة ويمثل فكرها كتاب الأمير

- أوغست كونت: 1798-1857 ينسب إليه مذهب قانون الحالات الثلاث، ويقول إن العقل مر بحالات ثلاث لاهوتية و ميتافيزيقية و واقعية . وتعتبر الحالات الثلاثة التي جاءت بها فلسفة كونت مرتبطة مع بعضها وكل حالة تقود إلى الأخرى وأخر هذه الحالات هي الحالة الوضعية.

² Dominique Le court, la philosophie des sciences 1er édition, presses universitaires de France, Paris 2001 P : 18

- ليفي بريل: 1897-1939م من أنصار المذهب الاجتماعي.

- يوسف كرم "تاريخ الفلسفة الحديثة"، دار القلم ببيروت، لبنان، ص:435

- هيكل : فيلسوف الماني 1770م-1831م تأثر بأعمال سبينوزا، كانط، روسو ، والثورة الفرنسية.

- يوسف كرم "تاريخ الفلسفة الحديثة" ص:282

- نسبة إلى داروين 1709-1772م عالم طبيعي وضع نظرية في تطور الأحياء من أهم كتبه اصل الأنواع ، تسلسل الإنسان والانتخاب الطبيعي . اخذ على ان نظريته مادية الحادية.

لميكيافي، ثم المدرسة الطبيعية التي قامت على فكرة القانون الطبيعي والمذهب الفردي ومن روادها جون لوك ودافيد هيوم، ثم المدرسة الكلاسيكية ممثلة في آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون استوارت مل. ثم المدرسة الكنزية التي بدأت على يد العالم الإنجليزي جون ماينرد كينز، ثم المدرسة النقدية التي تزعمها ميلتون فريدمان الذي انتقد كينز في بعض عناصر نظريته. مع عدم إغفال المدرسة الاشتراكية التي جاءت بمبادئ ومقومات خاصة تختلف تماما عما جاء به الفكر الرأسمالي ويعتبر رائدها كارل ماركس من اكبر الاقتصاديين الذين كان لهم اكبر الأثر في الفكر الاقتصادي.

وخاصة الفكر الذي تنبته العولمة تبلورت إيدولوجيا مع صامويل هنتجتون بتكريسه لفكرة نهاية التاريخ وانتصار الحضارة الغربية. و فرانسيس فوكوياما الذي انتهى إلى إن البشرية قد وقع اختيارها على النظام الرأسمالي مسلكا وحيدا في سبيل التقدم والرقي بعد ما انتصرت الديمقراطية الغربية، و انتصر الغرب معها¹. يأتي البعد الاقتصادي في مقدمة الأبعاد الأكثر وضوحاً واكتمالاً للتعبير عن العولمة الاقتصادية، وهي تشير إلى بروز عالم بلا حدود اقتصادية، فيه يجري النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي وانتقال حر لرأس المال والسلع والخدمات عبر شركات عابرة للجنسيات والقارات، لا تخضع نشاطاتها لسيطرة وتدخل الدول، وللرقابة الحدودية التقليدية إلا بالقدر القليل.

وتعرف العولمة الاقتصادية على أنها: "مرحلة من مراحل تطور النظام الرأسمالي العالمي، وفيه تذوب الشؤون الاقتصادية للدولة القومية في الإطار العالمي، دون اعتبار للحدود السياسية للدول ، وفيها ينتقل الإنتاج الرأسمالي، من عالمية التبادل والتوزيع الى عالمية الإنتاج وإعادة الإنتاج، في ظل هيمنة الدول المتقدمة والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وإنهاء أي تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي، وتبني كل ما هو في مصلحة رأس المال الذي يتجه نحو إنتاج المعلومات"².

من مظاهر العولمة على المستوى الاقتصادي بعد تقهقر الاشتراكية لحساب الرأسمالية، سيادة فلسفة التحرر الاقتصادي، وهي فلسفة تبعد تدخل الدولة في تسيير النشاط الاقتصادي باعتبارها وسيلة تنظيم، وتقييد في نفس الوقت، و تعطي في المقابل للسوق دورا مهما في إدارة الشؤون الاقتصادية ، اعتقادا أن القطاع الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام في تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد ، و قد تخلت العديد من الحكومات عن جزء من ملكيتها وإدارتها للمال العام و حولته إلى القطاع

¹ فرانسيس فوكوياما نهاية التاريخ ترجمة حسين الشيخ ، دار العلوم العربية ، بيروت 9: لبنان، الطبعة الاولى 1993

- فتحي ابو الفضل، عز الدين حسنين ، محمد القفاص ، " دور الدولة والمؤسسات" .²

الخاص¹ وهذا ما عرف بالخصخصة² وقد بدأت هذه الموجة في إنجلترا في بداية الثمانينات، تحت زعامة مارغريت تاتشر، عندما قامت الحكومة ببيع شركات النقل والاتصالات و البترول و الخدمات للقطاع الخاص. وازدادت قوة هذه الموجة خلال التسعينات، حينما تخلت الدول على التخطيط المركزي.³

كما تتجلى ملامح العولمة الاقتصادية في فرض نمط الاستهلاك، الذي شجعتة العولمة باستخدام الوسائل الإعلانية، أثناء مخاطبة الغرائز قبل العقول. ومن ملامح اقتصاد العولمة، زيادة معدلات التجارة العالمية، وتسارع عمليات تحريرها، وانضمام الدول مع بعضها، للعمل المشترك تحت لواء منظمة التجارة العالمية. كما يشهد العالم حركة اقتصادية كبيرة لرأس المال، والافراد، وانتقال التكنولوجيا بصورة سريعة جدا.

ومن سمات عصر العولمة انهيار النظام الاشتراكي، ومصاحبة اقتصاد السوق لخطاب رسمي يؤسس للرأسمالية كنظام اقتصادي واجتماعي، ويسعى لنشر أفكارها ومبادئها، كنظام عالمي يعمل على دمج دول العالم وتحويلها إلى قرية كونية. ويركز هذا النظام على الجوانب العقلانية والمتوافقة مع الطبيعة البشرية، ليجعل من النظام الرأسمالي هو الأفضل على جميع المستويات.

ومن سمات عصر العولمة أيضا، ازدياد عدد وقوة الشركات متعددة الجنسيات، واتساع نطاق نشاطها، مع توجهها نحو فلسفة الاندماج والتكامل، من أجل خلق كيانات اقتصادية أقوى، وهو ما يؤهلها للدخول إلى عالم المنافسة، من أجل ضمان ربح أوفر. حتى ولو صاحب ذلك ممارسات تخريبية، أو غير مسئولة مثل التعدي على البيئة، وتسويق المنتجات، التي انتهت صلاحيتها حتى قيل: "ان عالم الاستهلاك فرض علينا كقيمة وحيدة وافق وحيد"⁴، فضلا عن سياسة النهب التي تتبناها هذه الشركات. كما أشار إلى ذلك "انتوني غيدنز"⁵. في كتابه الشهير: "عالم منفلت" وهو يتحدث عن إعادة تشكيل حياتنا بوساطة العولمة⁶. ومن الممكن القول أن العولمة الاقتصادية هي محصلة لبروز التكتلات التجارية العالمية الكبرى

- محمد نبيل جامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي، 1 دار غريب للطباعة والنشر-القاهرة، سنة 2000 ص:02

2 PRIVATISATION

3 John. Dunning, "The advent of alliance capitalism –the New globalism and developing contries" U.N, 1997 - P : 15

4 David le breton, « la mondialisation ennemie de l'être » libération du 09- 3- 2004

- أحد سوسولوجي العلاقات الدولية في عالم اليوم ورئيس كلية لندن للعلوم الاقتصادية⁵ والسياسية.

6 انظر مجلة العصر - www.alasr.com

والتغيرات العميقة في سوق العمل وأساليب الإنتاج و بروز القوى الاقتصادية والصناعية الجديدة والسريعة.¹

ومن مظاهر العولمة الاقتصادية أيضا، نجد زيادة التبادل التجاري الحر بين الدول و "حرية التبادل في عمومها أخذت من طرف رجال الاقتصاد أفضل اختيار باعتبارها قضية تتطلبها المنافسة"² وفتح أسواق جديدة وزيادة جودة السلع والخدمات، وانخفاض القيود المفروضة على التجارة الخارجية ، واندماج المؤسسات الكبرى في مجال إنتاج السلع والخدمات وظهور تكتلات اقتصادية كبرى مثل الاتحاد الأوروبي، والنافتا NAFTA بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والآسيان ASEAN بقيادة ماليزيا واندونيسيا، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة التي تأسست في 30- 9- 1961،³ وتضم منظمة OCDE ثلاثين عضوا وهم " ألمانيا، اليونان ، النرويج ، السويد، كندا، زيلاندا الجديدة، النمسا، ايرلندا، هولندا، سويسرا، الولايات المتحدة، سلوفاكيا، بلجيكا، اسلندا البرتغال، تركيا، اليابان، بولونيا، الدنمرك، ايطاليا، بريطانيا، كوريا، فنلندا، هنغاريا، اسبانيا، لكسمبورغ، فرنسا، المكسيك، استراليا، جمهورية الشيك.⁴ وقد عملت المؤسسات المالية الكبرى كصندوق النقد والبنك الدوليين ، على تنسيق التدفقات المالية، وزيادة الترابط بين المؤسسات التمويلية، مساهمة بذلك في تعزيز فلسفة العولمة. وأي محاولة انعزالية من قبل دولة ما، قد تدخل نفسها في تخلف لا تحسب عواقبه وفي هذا المجال يقول احد الليبيرالين : " إن العولمة ليست قدرا محتوما، فللدول حق القبول بها أو رفضها ، وقد رفضتها دول عديدة مفضلة عزل اقتصادياتها عن الأسواق العالمية والمنافسة الدولية لكن انظروا كيف آلت حالة تلك الدول التي اختارت هذا النهج بصلابة ، انظروا إلى برمانيا وإلى كوبا وإلى كوريا الشمالية وإلى إيران والعراق وليبيا واحتكموا إلى النتائج : تعميق التخلف الصناعي ، ندرة في المواد لا تطاق ، وانتشار للمجاعة على مستويات واسعة"⁵.

عبد الخالق عبد الله، العولمة: "جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها"، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون ، دولة الكويت، المجلد الثامن والعشرون ، العدد الثاني ، أكتوبر / ديسمبر 1999، ص 39 - 40

² - Jean –Marc, SIROEN, la regionalization de l'économie mondiale, la découverte, Paris, 2005, P : 57

³ Luis Sabourin, organismes économiques internationaux édition la documentation française, Paris 1994, P : 420

⁴ Christian Han, l'union européenne , 12^{ème} édition, la découverte, paris 2004, P : 10

⁵ - De.Jonquières.C. « Des réformes qui ne sont pas allées assez loin » dossier ,la mondialisation est-elle inévitable ?, le monde diplomatique ,debat public, 7 mai 1997

وفي رأينا ليس بالضرورة أن يكون تخلف هذه الدول محسوبا على رفض العولمة فهذه الأخيرة مرفوضة أيضا من أفراد ومنظمات تنتمي إلى الدول المتقدمة، فضلا على ان النص يحمل خطابا اديولوجيا ، ومعلومات غير صحيحة، فبعض الدول المذكورة ليست متخلفة لدرجة تخلف دول اخرى ، وبالمقابل ليس الانفتاح على الاسواق الخارجية عنوان للتقدم بالضرورة. يمكن تلخيص المظاهر الكبرى للعولمة الاقتصادية في النقاط الآتية:

1. التوجه نحو اقتصاد السوق، وخضوع الاقتصاد العالمي إلى آليات واحدة، قائمة على التنافسية والتوسع.
2. عولمة النشاط المالي، واندماج الأسواق المالية، عن طريق إزالة القيود على تحركات رؤوس الأموال خاصة القصيرة الأجل والتي يطلق عليها "الأموال الساخنة"¹
3. تعاظم دور التقنية وتأثيرها في إدارة الاقتصاد العالمي².
4. تزايد دور المؤسسات المالية الدولية. في تصميم برامج الإصلاح الاقتصادي وسياسات التثبيت والتكيف الهيكلي³، في الدول النامية.
5. بروز ظاهرة القرية العالمية بفضل تطور وسائل النقل والمواصلات.
6. تدويل بعض المشكلات الاقتصادية مثل الفقر، والتنمية المستدامة، التلوث وحماية البيئة.
7. سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات بعد تنامي دورها وتزايد أرباحها واتساع أسواقها وتعاظم نفوذها.
8. الاتجاه نحو التكتل الاقتصادي الإقليمي بهدف الاستفادة من الفرص التي تنتجها العولمة الاقتصادية وتدعيم القدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها، ومن أمثلة ذلك: كتل الاتحاد الأوربي، وتكتل دول النافقا، وتكتل دول الآسيان، وتكتل دول الاوبيك. وينظر البعض إلى هذه التكتلات الاقتصادية الإقليمية على أنها خطوة نحو العالمية المطلوبة للتجارة الحرة بين دول العالم.⁴

جاب الله عبد الفضيل بخيت، عبد الله بن سليمان الباحث "دول العالم الإسلامي والعولمة 1 الاقتصادية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة أم القرى ، مكة المكرمة محرم 1424 هـ ص:10

تعتبر الأدوات التقنية المفاتيح الأساسية، لبناء القوة الاقتصادية والتنافسية الدولية في الوقت الراهن وتوجهات المستقبل. ونتيجة لذلك تمارس القوى المالكة للتقنية الحديثة، سواء كانت دولاً، أم شركات متعددة الجنسية، دوراً متميزاً في توجيه العالم نحو العولمة والتحرر الاقتصادي. وهي التي ستحصل هذه على نصيب الأسد من مغامرات العولمة.

- المقصود بذلك التحول إلى اقتصاد السوق.³

علي حبيش ، العولمة والبحث العلمي، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة، سنة 1997، 4 ص:5

لقد تقاجاً الغرب في بداية الألفية الثالثة أن العالم أصبح مجتمع الخمس أي أن 80% من العالم أصبحوا فقراء، ويخدمون 20% من سكان المعمورة الذين يعيشون في رخاء.¹ فقد أثبتت كثير من الدراسات والإحصاءات أن 20% من دول العالم هي أكثر الدول ثراء، وتستحوذ على 84.7% من الناتج الإجمالي في العالم، وعلى 84.2% من حجم التجارة الدولية ويمتلك سكانها 85.5% من مجموع مدخرات العالم²، وهكذا تختل المعادلة، وتكشف الأرقام عن خطورة الوضع خاصة عندما يتعلق الأمر بالفقر (ثلاثة بلايين يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وبلينيون منهم بأقل من دولار واحد في اليوم)³. ويوضح الشكل الموالي أكبر المصدرين للسلع والخدمات في العالم لعام 1998، حيث أنهم يمثلون 58% من صادرات العالم. إن أبرز التحولات الاقتصادية العميقة والجوهرية التي عرفتها العولمة الاقتصادية تتعلق بما يلي:

- (1) التوزيع الجغرافي غير المقيد للإنتاج (مختلف الثروات).
- (2) التبادلات التجارية (السلع، الخدمات، الأموال، والأعمال ...) من أي مكان وإلى أي مكان .

ونلاحظ أن هذه التبادلات التي تحدث على المستوي العالمي، تفوق بكثير حجم التبادلات داخل الدول نفسها. ومن هنا تأثرت اقتصاديات المؤسسات المحلية المعزولة، أو المتوقعة على نفسها، بهذه التغيرات الخارجية والعلمية. ومن هنا تعني العولمة الاقتصادية قيام اقتصاد عالمي واحد يهيمن على جميع أنواع النشاطات الاقتصادية، ومعه تختفي الحدود الجغرافية.

إن تدفق التبادلات التجارية يعتبر المحرك للنمو الاقتصادي، إذ تكمن الخاصة الرئيسية للعولمة الاقتصادية أساساً في الزيادة السريعة و المتزايدة للتجارة الدولية، خاصة منذ الحرب العالمية الثانية، إذ نلاحظ التزايد السريع لقيمة تبادل البضائع أكثر من قيمة الإنتاج و المداخل (إجمالي الناتج الداخلي الخام). و كمثال على ذلك، فإن حصة الخدمات (المواصلات، التأمينات، الاتصالات السلكية و اللاسلكية، السياحة والخدمات المصرفية و حقوق التأليف...) من التجارة العالمية والتي أدرجت و لأول مرة خلال جولة أورغواي⁴، تحقق الدول المتطورة منها أكثر

-عبد العزيز سليمان اليوسفي، "مستقبل ممارسة الهندسة في عصر العولمة"

<http://www.alyousefi.com/article>

- هانس بيرمارتن، هارالد شومان، "فخ العولمة: الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية"،

ص:11

³ - Hawken . Paul, "globalization equals conformity and loss of diversity", whole earth. Spring 2002 issue 107 p :68

- سمير صارم، "معركة سياتل حرب من أجل الهيمنة"، دار الفكر المعاصر، ط 2000،

ص:27

من ¼ التجارة العالمية بينما تتزايد واردات المواد الاستهلاكية العادية والقادمة من الدول المتخلفة بوتيرة معتدلة.

و على العموم، فإن مساهمة الدول السائرة في طريق النمو تعرف تزايدا ملحوظا منذ بداية التسعينات في مجال التجارة العالمية، على الرغم من المعوقات التي لا تزال تواجهها ومنها معوقات تتعلق بالتعريف الجمركية، وغير الجمركية، وسياسات الحماية، وإجراءات مكافحة الإغراق¹.

إن هذه الظاهرة الحديثة العهد، ما زالت هامشية، و لكن يتوقع بعض الخبراء استمرارية و تواصل سريعين لها. و يمكن التماس هذا بشكل خاص في الدول الصاعدة و(الدول الآسيوية و أمريكا اللاتينية) التي تشهد نموا اقتصاديا سريعا خلال العشرة الأخيرة.

و تميزت العولمة بتسريع التبادلات المالية وتطور الاستثمارات المباشرة في الخارج. و مما سهل من هذه المهمة، وجود الابتكارات التكنولوجية التي تؤدي إلى توزيع الإعلام و التحويلات الفورية للأموال. ونتيجة لكل ذلك عرفت نشاطات البورصة والبنوك الداخلية، وحركة رأس المال تحررا مطلقا.

وهكذا فإن الاستثمارات المباشرة في الخارج، زادت سرعتها بثلاث مرات عن المبادلات التجارية خلال سنوات الثمانينات. و قد بلغ مجمل الزيادة السنوية للاستثمارات حوالي 870 مليار مقابل 290 مليار خلال العشرة السابقة. و بهذا تصبح أهمية ووزن قطاع الخدمات (المال / التوزيع) تعادل أو تتساوي الاستثمارات الصناعية.

إن عالمية الاقتصاد تعكس تماما النمو، والارتفاع الهائل في حجم المتبادلات في جميع المواد الإنتاجية، و الخدمات، و الأموال، والأفكار وتنقل الأفراد بين الأقطار، في حرية ولكن تحت رقابة صارمة من قبل المؤسسات الوصية على هذه الحركة (البنوك، الضرائب، الجمركة...)

ويعتمد هذا الاقتصاد على إعطاء الفرص الكاملة للشركات العابرة للقارات أو المتعددة الجنسيات. ويعتمد على كامل الحرية في انتقال الأموال، والسلع، والخدمات، والمعلومات. ولعل تبني هذه الشركات لفلسفة التوسع والانتشار، دفع بالمؤسسات العملاقة بإنشاء فروع لها داخل بلدان مختلفة بصورة أخطبوطية مصدرة بذلك نظام اقتصادي معين إلى هذه البلدان، وهو ما يعني نشر وتصدير نمط فريد للإنتاج إلى دول العالم وهذا النمط المهيمن هو الذي يسمى " نموذج الإنتاج المكثف".

لقد كانت الشركات المتعددة الجنسيات وراء تفعيل وتشجيع الحركة الاقتصادية المؤدية إلى تحقيق أرباح و منافع هائلة.

وتمحورت مبادلات الشركات العظمى المتعددة الجنسيات حول أربعة قطاعات أساسية (البترو، السيارات، التكنولوجيا العالية والبنوك) جلها من الدول

المصنعة المتقدمة، ولكن تعتمد هذه الأخيرة على خلق شبكة معتبرة من الفروع في الخارج، امتدادا لها، وتتضمن تلك الشركات العظمى أكبر حصص المبادلات العالمية، و تحقق 70% من الاستثمارات المباشرة في الخارج باعتبارها ممثلة للنشاط الأساسي لتوسعها.

و تقدم هذه الشركات قدرات فائقة في التسيير، و مهارة جيدة في مجال التحكم التكنولوجي، و إيجاد طرق النفوذ إلي الأسواق العالمية، و لكن يمكن أن تعتمد بالمقابل على الأسواق المحلية. لذا فهي (أي الشركات العظمى) تستفيد من وفرة اليد العاملة الرخيصة في سوق العمل.

كما تملك الشركات المتعددة الجنسيات القدرة التفاوضية التي تؤهلها ، لاكتساب وزن في كل تفاوض مع الدول سواء الشمالية منها أو الجنوبية.

و في هذا الإطار تستطيع هذه الشركات اكتساب الوسائل اللازمة للتأثير بشكل كبير في السياسات العمومية و بخاصة البيئية، و هذا ما يفسر المشاركة الفعالة للشركات الكبرى في اللقاءات و المفاوضات الدولية حول البيئة والتنمية، و كذا في المناقشات المتعلقة بمدونات حسن السلوك الإرادي و المهياة خصيصا لهذه الشركات.

ومن جهة أخرى فان العمليات الاقتصادية، لا تتم إلا في بيئة السوق الحر وهي البيئة التي تقتضي انسحاب الدولة إلى خارج الفضاء الاقتصادي، وتركها لقوى السوق حرية تشكيل أنماط المتبادلات الاقتصادية.

ولعل غلبة الطابع الاقتصادي عند الحديث عن العولمة مرده عائد في اعتقادنا إلى ما يلي :

1. بروز الاقتصاد كعامل مهم في التحولات الجارية التي يشهدها العالم .
 2. تعتبر العولمة الاقتصادية شبه الكاملة والأكثر تجسيدا على الواقع، فيما يبدو خلافا للعولمة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية .
 3. وضوح تأثير الشركات الكبرى علي الاقتصاد العالمي.
- كما أن الأسواق العالمية أصبحت خارج الدائرة التي تحكم فيها الدول بما في ذلك أكبرها، و أكثرها غنى كما يقول **مالكولم واترز** : "إذا كان الفهم الاقتصادي هو المهيمن فان ذلك لا يعني أن العولمة هي ظاهرة اقتصادية فقط، بل هي ظاهرة تاريخية تتدخل فيها مجالات أخرى (السياسية، الثقافية ، الاتصالية، الاجتماعية...)"¹.

ومن أهداف العولمة الاقتصادية جعل أفراد العالم مجرد مستهلكين للمنتجات التي تروج عالميا، وهو ما يجعلها توصف بأنها ليبرالية.

و يقصد بالعولمة الليبرالية النظام الاقتصادي الذي تفقد حركته الشركات الرأسمالية العملاقة، و مؤسسات الاستثمار المالي.

1 - Malcolm Waters, "Globalisation" London: Routledge, 1995, p: 66

أما أهم السمات البارزة للاقتصاد الليبرالي فهي:

1. تدويل قوى الإنتاج.
2. هيمنة منطق الربح.
3. تسلط دكتاتورية السوق.

بخصوص قضية تدويل قوى الإنتاج . فان هذه الظاهرة بدأت مع العهود الأولى للرأسمالية . و خلال النصف الثاني من القرن 15 ،بدأ التداول النقدي، و إنتاج البضائع في الاتساع و ساهمت الاكتشافات التقنية في اتساع نطاق هذا الاقتصاد. وحتى كذلك الاستعمار فيما بعد كانت تأثيراته واضحة للعيان. و سار الاقتصاد خلال القرون 16 و 17 و 18 علي وتيرة سريعة، و بصورة أسرع

خلال العقد الأخير من القرن 19 و بداية القرن العشرين. في هذه الفترة ظهرت المنافسة الحرة، و الاحتكار القوي، مما بشر بمرحلة الاستعمار. التي عرفت تسارعا ملحوظا في إقامة المشاريع الكبرى و الترويج الضخم للبضائع في مختلف أرجاء المعمورة.

اما خلال عقد التسعينات فقد تعاضمت حرية الرأسمال العالمين بشكل لم يسبق له مثيل، و امتد نفوذ دكتاتورية السوق إلى اغلب الدول، لتخضع إلى النظام الرأسمالي الجديد بما في ذلك دول ما كان يعرف بالمعسكر الشرقي. وحتى الصين لم تسلم من مخالف هذا النظام.

و إلى جانب هذه الحركة الاقتصادية، كرست جهود كبيرة من أجل إزالة العقبات السياسية، و الاجتماعية التي كانت تحول دون تنقل رأس المال بحرية مطلقة أو تقييد الاستثمار.

و من أهم ما ميز حركة الاستثمار في الاقتصاد الليبرالي، ارتفاع قيمة الاستثمارات المالية ذات الطابع المضاربي، مثال على ذلك ارتفعت نسبة هذه الاستثمارات من إجمال الناتج الخام العالمي من 5% سنة 1988 الي 11% سنة 1998. و تتركز هذه القوة المالية بنسبة 84% بين مستثمرين ينتمون إلى القوى الإمبريالية الكبرى، و في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تمثل بمفردها حوالي 50% من مجموع الاستثمارات المالية تليها، اليابان بحصة 14%.

وسيشهد العالم مزيدا من اندماج الشركات والمؤسسات الكبرى الأمر الذي سينتج عنه إعادة الهيكلة وخفض تكاليف الإنتاج لتكون أكثر منافسة عالميا ، وهذا يعني الاستغناء عن عدد كبير من العاملين .

وقد عملت العولمة الاقتصادية على التركيز على مجموعة من الآليات وهي مجموعة من المؤسسات التي عملت على تأكيد أهمية العولمة، من ذلك مثلا نجد الأمم المتحدة ومنظماتها الفرعية التي استطاعت أن تهئ الفكر الإنساني لتقبل مفهوم الحكومة العالمية كشكل من أشكال الفوقية التي تمارس فوق الحكومات والدول على حساب سيادتها الاقتصادية والسياسية والثقافية. وقد ساهمت في ذلك مختلف المجالس والوكالات التابعة للأمم المتحدة .

وهناك مؤسسات كبرى تسعى الى وضع البنينات الأساسية لهيكل العولمة عن طريق تأكيد وحدة العالم مع التركيز علي البنية التحتية والأساسية لهذا العالم و هي:

(1 منظمة التجارة العالمية " wto " .

(2 صندوق البنك الدولي.

(3 البنك الدولي.

(4 الشركات المتعددة الجنسيات.

إن الإمبريالية في الحقيقة ليست هي ذلك اللفظ الذي يطلق على تلك العلاقة الخطيرة بين الدول المستعمرة والدول المستعمرة عسكرياً فقط، وإنما يشتمل هذا اللفظ النظام الرأسمالي القائم عالمياً، بما فيه من علاقات بين الدول والمنظومات والمؤسسات المالية والاقتصادية.

ويمكن إيجاد علاقة بين النظام الاقتصادي العالمي، والاستعمار الجديد، اعتماداً على الأساليب الاقتصادية المتمثلة في إخضاع البلدان المتحررة من الاستعمار، والسيطرة عليها واستغلالها، وعرقلة مستوى التنمية فيها تحت إضفاء طابع الشرعية، عن طريق فرض أشكال مختلفة من الاتفاقيات والمعاهدات، ويعد وادعو موسوعة الاقتصاد السياسي -السوفيتية - مجموعة من أشكال الاستعمار الجديد فيها :

(1 إقامة الحكومات والأنظمة السياسية التابعة لها.

(2 إشغال ودعم النشاط التخريبي ضد الحكومات.

(3 إثارة الصراعات المحلية والدولية من عرقية وقومية وطائفية حتى تتمكن من التدخل.

في الوقت المناسب وفرض قراراتها وإقامة القواعد العسكرية باسم الشرعية الدولية.¹

ومن أهم الأساليب المستخدمة من طرف النظام الاقتصادي العالمي ما يلي :

1. التوسع الاقتصادي والتغلغل عن طريق توظيف رؤوس الأموال.

2. تقديم القروض بشروط مجحفة واستغلالها كفخاخ اقتصادية.

3. إغراق الأسواق العالمية بمختلف الصادرات.

4. ربط النظم النقدية للبلدان النامية بشروط قاسية.

5. إحداث الاتحادات و الاندماجات الاقتصادية بين الشركات.(يأتي تفصيل هذه الأساليب في الفصل الأول من الباب الثاني.)

وعليه يمكن القول أن النظام الاقتصادي العالمي هو الأساس المادي

للاستعمار الجديد .

إن التساؤل عن مظهر العولمة الاقتصادية إيجاباً وسلباً، يدفعنا إلى الإحاطة بالامتيازات التي وفرتها العولمة والسلبيات التي أفرزتها. لا شك أن هناك امتيازات كثيرة للعولمة الاقتصادية كتتنوع مجالات الاستثمار و تحرير الأسواق و توحيدها،

- سمير كرم ، "الشركات المتعددة الجنسية " ، بيروت ، معهد الإنماء العربي، 1976 ¹

و تسهيل انتقال الخدمات و رؤوس الأموال و توفير السلع التجارية ،وقد تحدث رواد العولمة عن هذه الايجابيات من ذلك قال الأمين العام لمنظمة OCDE : "العولمة توفر العديد من الايجابيات فهي تساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد والمؤسسات، وحرية التبادل تساهم في تخفيض الأسعار أمام المستهلك وتوفر له تنوع وتعدد المنتجات."¹

وفي المقابل هناك سلبيات أفرزتها الظاهرة ومنها:

1. النمو غير المتكافئ للثروة ، وازدياد التفاوت في توزيع الدخل .
2. زيادة احتمالات التعرض للأزمات الاقتصادية.
3. التناقض بين عولمة رأس المال و وطنية العمال. " خلافا لدعوة ماركس يا عمال العالم اتحدوا فان الرأسماليين هم الذين اتحدوا وبقي العمال أسرى حدودهم الوطنية
4. زيادة نسبة البطالة.
5. زيادة مستوى الفقر في العالم خاصة في دول العالم الثالث.
6. عدم استقرار العملات.

قد وصفت الكاتبة سعاد خيرى المعادلة التي أفرزتها العولمة الاقتصادية عندما تحدثت عن كل من النجاحات و الإخفاقات التي تميز المرحلة في قولها "فمن ناحية حققت البشرية مكاسب جبارة في التقدم العلمي التكنولوجي و ثورة المعلومات و الاتصالات و هي تؤسس لعولمة إنسانية متطورة ، تمكن من عولمة التمتع بكل الإنجازات الحضارية للبشرية و عولمة الرأسمال التي ترمي إلى استغلال كل تلك الإنجازات لمصلحتها و زيادة أرباحها و حرمان البشرية منها من خلال هيمنة الرأسمال على العالم و إقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة و تزايد نشاط الشركات المتعددة الجنسية التي تتبلغ حصة هائلة من دخل البلدان الفقيرة ، و تكتلات عسكرية جبارة مجهزة بترسانة عسكرية متطورة تستطيع إفناء العالم عدة مرات و سيطرة شاملة على صناعة الإعلام و وسائله ، و إلى الجريمة المنظمة و تجارة السلاح و المخدرات ، و الإيغال في استغلال شغيلة اليد و الفكر مما أدى إلى بطالة شاملة و تزايد حالات الفقر المدقع و انتشار الأمراض و تكاثر الحروب الإقليمية و المحلية و تفكك العلاقات بين الدول و أصبحت الكوارث التي تسببها عولمة الرأسمال عالمية شاملة"².

في هذه القراءة التي تحمل رؤية ماركسية تكشف الكاتبة عن تناقضات في بناء العولمة وقد توصلت إلى أن العولمة تحفر قبرها بيدها وإن كانت قد ميزت بين جانبين أساسيين في العولمة يتمثل الأول في الجانب الإنساني الواقع تحت طائلة

¹ Kumiharu Shigehara , « mondialisation , technologie et emploi », le figaro 07 – 11 -1997

² - سعاد خيرى، العولمة وحدة وصراع النقيضين، عولمة الرأسمال والعولمة الإنسانية" سنة 2

الجميع ليستفيد من خيرات العولمة، خاصة في مجال الانفتاح الذي أصبح " عقيدة للعولمة " ¹ وهو يفسح المجال أمام الدول الفقيرة لكي تدخل الأسواق وتحصل على التكنولوجيا و الأفكار التي تساعد على التنمية أما الثاني فيتمثل في الوجه الرأسمالي لها حيث تعمل الرأسمالية على استغلالها، أي إيجابيات العولمة لصالحها دون الشعوب الأخرى.

¹ - kiven watkins, " making globalization work for the poor", finance and development , march 2002 v39 I1, p :24